Dirasat: *Educational Sciences*, Volume 50, No. 1, 2023

Deanship of Scientific Research

The Degree of Application the Principles of Knowledge Economy at Taibah University from the Perspective of Faculty Members

Majed Alzyoudi[1]*, Mohammad Jouhani[2]

[1] Department of Foundation of Education, Taibah University, KSA

[2] Directorate of Education in Madinah, KSA

Received: 16/8/2021
Revised: 20/9/2021
Accepted: 26/10/2021
Published: 15/3/2023

* *Corresponding author:*
dr.majedalzyoudi@hotmail.com

Citation: Alzyoudi, M. ., & Jouhani, M. (2023). The Degree of Application the Principles of Knowledge Economy at Taibah University from the Perspective of Faculty Members. *Dirasat: Educational Sciences*, *50*(1), 58–76. https://doi.org/10.35516/edu.v50i1.4504

© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The study aimed to identify the degree of application of the principles of Knowledge Economy at Taibah University from the perspective of the faculty members.

Methods: To achieve this, the researcher used the descriptive survey approach. The study sample consisted of (122) faculty members from Taibah University in the College of Education and the College of Science. The researchers prepared a questionnaire to measure the principles of Knowledge Economy at Taibah University in the following domains: research, innovation, ICT implementing and governance. Validity and reliability of the study tool was verified.

Results: The study showed that the degree of applying the principles of Knowledge Economy medium. Employing ICT was large, followed by governance, and the principle of research and innovation with a medium degree. The results revealed statistically significant differences in the degree of application of Knowledge Economy Principles due to the faculty variable in all fields in favor of education faculties, and there were statistically significant differences in the degree of application of Knowledge Economy Principles due to the academic rank variable. And there were differences in the ICT employment, in favor of the rank of associate professor. However, the results showed that there were no statistically significant differences in the degree of application of knowledge economy principles in general, due to the experience variable.

Conclusion: The need for a comprehensive revision for applying the Principles of Knowledge Economy in the University to identify the factors that lowered these results.

Keywords: Knowledge economy, Taibah university, faculty members.

درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

ماجد محمد الزيودي[1]*، محمد عياد الجهني[2]

[1] قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية.

[2] إدارة التعليم بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى تعرّف درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

المنهجية: استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي. تكون مجتمع الدراسة من (251) عضو هيئة تدريس في جامعة طيبة من كلية التربية وكلية العلوم، بينما بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (122) عضواً. أعد الباحثان استبيان لقياس درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة طيبة في المجالات: البحث والابتكار، توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الحوكمة، وتم التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة حسب الأصول العلمية المتبعة.

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة بشكل عام كانت درجة متوسطة. وقد حاز مبدأ توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على درجة كبيرة، تلاه مبدأ الحوكمة، ومبدأ البحث والابتكار بدرجة متوسطة. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالات إحصائية في درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة طيبة تعزى لمتغير الكلية في جميع المجالات لصالح أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية. وأيضًا أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، في مجال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لصالح رتبة الأستاذ المشارك. بينما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة في درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة بشكل عام، تعزى لمتغير الخبرة.

الخلاصة: ضرورة إجراء مراجعه شاملة لتطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة بالجامعة بشكل عام، لتحديد الجوانب التي أدت الى انخفاض هذه النتائج، ووضع خطط ملائمة لمواكبة كل ما هو جديد في مجال اقتصاد المعرفة، للارتقاء بمستوى الجامعة ومؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية.

الكلمات الدالة: الاقتصاد المعرفي، جامعة طيبة، أعضاء هيئة التدريس.

المقدمة:

رافقت المعرفة الإنسان منذ الأزل، إلا أن قوة تأثيرها على حياة الإنسان الاقتصادية والاجتماعية أصبح واضحا في نمط حياته، فلقد ركز علماء الاقتصاد في القرنين الماضيين على رأس المال في الإنتاج، وكان ينظر إلى التعليم والمعرفة كأحد العوامل الثانوية، إلا أنه في القرن العشرين وما رافقها من ثورة معلوماتية وتكنولوجية أدت إلى تغيرات في الأداء الاقتصادي، مما جعل المعلومة والمعرفة مصدراً أساسياً للإنتاج، حيث ذكر الشورة وآخرون (2012) أن المعرفة دخلت كأحد عوامل الإنتاج الاقتصادي من خلال الاستثمار بأدوات التكنولوجيا لإنتاج المعرفة، حيث أنها دخلت إلى جميع نواحي الحياة بما يسمى اقتصاد المعرفة.

فاقتصاد المعرفة يحتاج إلى بناء نظام تربوي يعمل على اكتساب جميع المستفيدين منه مهارات عقلية عالية تمكنهم من فهم المعلومات وتحليلها والاستفادة منها ثم إعادة تكوينها وتطويرها لتكون قابلة للتوظيف والمنافسة بشتى المجالات، فمن أهم مرتكزات اقتصاد المعرفة هو إيجاد أشخاص قادرين على إنتاج المعرفة واستخدامها بشكل ابداعي، مما يجعلهم منفتحين على المصادر المختلفة (الصمادي،2012).

وتعتبر مؤسسات التعليم العالي أهم منارات العملية الفكرية، تعمل باستمرار لمواجهة تحديات هذا العصر، وجعلها قادرة على المنافسة في سوق العمل، من خلال تنمية القدرات المعرفية، فهي تساهم بشكل يكاد يكون رئيسيا في إنتاج المعرفة وتطويرها، وأكدت دراسة أبو شعيرة (2019) أن مواكبة الجامعات للثورة الإلكترونية ووسائل التواصل المختلفة وضع مؤسسات التعليم وخاصة الجامعات أمام تحديات كبيرة لمواكبة الاقتصاد المعرفي. ومن هنا يبرز دور الجامعات بوصفها المؤثر الأساسي في الثورة الفكرية والمعلوماتية، إذا توفرت لها الوسائل المناسبة فتبدأ رحلة المعرفة عن طريق البحث العلمي، ويتم نقلها خلال عمليات التدريس، ومن ثم تطويرها وتطبيقها وجعلها قابلة للنشر من خلال خدمة المجتمع.

وسعت المملكة العربية السعودية الى التحول القائم على الاقتصاد المعرفي بجميع قطاعتها ووزراتها وفق ما تتطلبه المرحلة الحالية لمواجهة التحديات المستقبلية، حيث أكدت رؤية المملكة العربية السعودية2030 على أهمية موضوع اقتصاد المعرفة، وأولت له اهتمامًا كبيرا من خلال اللجنة الوطنية للتحول الرقمي، وذلك لبناء مجتمع واقتصاد رقمي معرفي يستطيع مواكبة متطلبات العصر الحديث (القرني،2016).

كما سعت جامعة طيبة من خلال رؤيتها ورسالتها، وخطتها الاستراتيجية إلى تبني مبادئ اقتصاد المعرفة، بالعمل على إنتاج مخرجات ذات كفاءة عالية مدربة، وقادرة للنهوض بالبحث العلمي، وبالتوصل إلى حلول للمشكلات المجتمعية من خلال البحث العلمي، وهي بذلك تحرص على متابعة ومراجعة برامجها وأنظمتها، بحيث تجعلها متوائمة مع تطلعات الدارسين والراغبين في المشاركة في مجال البحث لتقديم أعمال تعالج مشكلات النمو الاقتصادي، إذ تتجسد رؤية جامعة طيبة "جامعة سعودية شاملة تلتزم بالتميز في نشر المعرفة وانتاجها وخدمة المجتمع، والارتقاء لمصاف الجامعات المتقدمة محليًا وإقليميًا وعالميًا"، وكما أكدت رسالتها على الاقتصاد المعرفي والتي نصت على "المساهمة في بناء مجتمع يعزز التنمية المستدامة واقتصاديات المعرفة من خلال تعليم متميز وبحوث نوعية وشراكة مجتمعية في بيئة محفزة للتعلم والإبداع" (جامعة طيبة،2021).

بناءً على ما سبق يمكن القول بأن هناك ضرورة ملحة لتبني مبادئ اقتصاد المعرفة، وتطبيقها في الجامعات السعودية بصفة عامة، وجامعة طيبة بصفة خاصة، ومن هنا تأتي الدراسة الحالية في مسعاها للوقوف على درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها.

مفهوم الاقتصاد المعرفي:

يعد اقتصاد المعرفة من المصطلحات ذات الطبيعة المركبة، فالشق الأول من المصطلح هو "الاقتصاد"، والشق الثاني هو "المعرفة"، ولذلك لا يوجد تعريف شامل لاقتصاد المعرفة، إنما تعددت تعريفاته، ويعود السبب في هذا التعدد إلى حداثة مجال اقتصاد المعرفة كعلم حديث، ومن أبرز التعريفات التي تبنتها الدراسة؛ تعريف (نمر، 2018) للاقتصاد المعرفي بأنه عبارة عن مجموعة الممارسات والإجراءات المتبعة في البيئة التعليمية الجامعية التي تمثل الاستخدام الأمثل للمعرفة، لتنمية رأس المال البشري، مرتكزا على فهم جديد وعميق لتحقيق نقلة نوعية في التعليم، مما يؤدي إلى تطور اقتصادي يزيد من رفاهية واستقرار وتقدم المجتمع.

ويمكن تصنيف مراحل تطور مفهوم الاقتصاد المعرفي إلى ثلاث مراحل (القرني، والكاظمي، 2009):

1. مرحلة التكوين: وفيها كانت المعرفة من أجل المعرفة والتنوير والحكمة، وظهرت هذه المرحلة في عصر التنوير قبيل الثورة الصناعية.
2. مرحلة النمو: وفي هذه المرحلة أصبحت عملية النمو مخططة قائمة على أسس علمية معينة ولها أهداف تسعى للوصول إليها، وهي ما تسمى بالمعرفة التطبيقية، والتي تتميز بها عصر الثورة الصناعية.
3. مرحلة النضج: وفيها أصبح تطبيق المعرفة من أجل المعرفة ذاتها، ولمعرفة كيف يمكن تطبيقها في أفضل صورة؛ لتحقيق أهداف محددة، وتميز بها عصر المعرفة، وهذه المرحلة هي التي سيطرت فيها المعرفة في سباق دولي، واحتلت الصدارة في الاقتصاد العالمي.

ويرى الكيلاني ومصطفى (2011) أن فلسفة الاقتصاد المعرفي تقوم على مجالين أساسيين، هما:

1. السرعة الفائقة في الوصول إلى المعرفة وإنتاجها وتوظيفها الذي أدى للوصول إلى أدق وأحدث المعلومات والاتصالات.
2. ربط المعرفة بحاجات السوق، وذلك من خلال التعرف إلى المشكلات القائمة وحلها بالطرق العلمية.

وتأسيسًا لما سبق، يلاحظ أن تطور المفهوم ترافق مع التقدم التكنولوجي واستخدام الابتكار والتجديد والذي يعكس التقدم في كافة النواحي القائم على تقدم المعرفة وإنتاجها. ويمكن تلخيص المقصود بمبادئ الاقتصاد المعرفي على أنها المبادئ التي توجه العمل التربوي نحو الاستفادة من التطورات الكبيرة الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقوم على استثمار المعرفة، ورأس المال البشري في التقدم الاقتصادي والاجتماعي وصولًا إلى مخرجات من الكوادر البشرية قادرة على استخدام رأس المال المعرفي وتوظيفه لمزيدًا من المعرفة من خلال البحث العلمي لغايات حل المشكلات، وتحسين نوعية الحياة بمجالاتها المختلفة، وتطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في التعليم العالي يشمل استراتيجيات ومبادئ التدريس، واستخدام التقنيات التعليمية، ودور المتعلم، وعملية التقويم.

أهمية الاقتصاد المعرفي ومتطلباته:

مع التطور التكنولوجي في الوقت الحاضر أصبح الاقتصاد المعرفي علمًا مستقلاً بذاته يجري عليه كثير من الدراسات والبحوث، ولعل أهم ما يميز هذا العلم عن غيره مجموعة من الخصائص كما ورد في الهاشمي، والعزاوي (2010): مرونته الفائقة في التطويع والتكيف مع مستجدات العصر، والمقدرة على التجدد والابتكار وتوليد منتجات لم تكن موجودة مسبقًا. ولا يعرف الاقتصاد المعرفي العشوائية، بل كل شيء فيه مخطط ومنظم، كما إنه يركز على البحث العلمي لتوليد معارف جديدة، ويدعو إلى نشرها من خلال التعليم والتدريب، وذلك من أجل توظيف المعارف والمهارات للمساهمة في بناء المجتمع وتحقيق رفاهيته.

كما تبرز أهميته كما ذكر عودة، والرنتيسي (2018) في تحسين أداء المنظمات، ورفع إنتاجيتها، وتخفيض كلفة الإنتاج، بتوظيف الأساليب العلمية الحديثة، والمساهمة في زيادة الإنتاج والدخل القومي، وإنتاج المشروعات، والإسهام في مضاعفة دخول الأفراد المرتبطة بنشاطاتهم المعرفية بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر، والمساهمة في توفير فرص عمل، في المجالات التقنية المتقدمة القائمة على اقتصاد المعرفة، والمساهمة في إحداث التجديد والإبداع والتطوير للنشاطات الاقتصادية، مما يجعل نموها سريعًا، والمساهمة في توفير الاستثمار في المجال المعرفي بشكل مباشر وفي توليد وإنتاج المعرفة.

ويحتاج تحقيق الاقتصاد المعرفي إلى مجموعة من المتطلبات التي تساعد على دعمه ومساندته، ومن أهم هذه المتطلبات كما ورد عند أبو يحيى، والسرحان (2017: 28) هي كالتالي: "التركيز على المعرفة ورأس المال الفكري كموجودات جوهرية وذات قيمة وأهمية أكثر من الموجودات الملموسة، توفير هياكل تنظيمية مرنة، وأنماط إدارية، وتغيير الوحدات المركزية واللامركزية إلى وحدات مستقلة ومتصلة، إتباع أسلوب التغيير الجذري لمواجهة الأزمات الاقتصادية كأولوية أولى على التحسين والتعديل والاصلاح، الاهتمام بمهارات وخبرات وقدرات الموارد البشرية، توفير رأس مال فكري متنوع معرفيا، إدخال نظام حوافز، و مكافآت يهتم بي توليد وإنتاج المعارف الجديدة، إيجاد البيئة التنظيمية التي تساهم في نشر المعرفة وتبادلها، السعي إلى إيجاد وتطوير راس مال بشري ذو كفاءة عالية".

مبادئ الاقتصاد المعرفي:

يحدد البنك الدولي أربع مبادئ أساسية يبنى عليها اقتصاد المعرفة، وتتمثل فيما يلي (Chen & Dahlman, 2004):

- الابتكار: فوجود نظام ابتكار كفء من الشركات ومراكز الأبحاث والجامعات والمراكز الاستشارية ومؤسسات أخرى، يعد ضروريًا من أجل الاستفادة من تنامي المخزون العالمي للمعرفة، واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية وخلق تقنية جديدة.
- البنية الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات: إن وجود بنية أساسية متطورة وديناميكية من شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات، مطلوب من أجل تسهيل فعالية الاتصالات، ونشر المعلومات ومعالجتها.
- النظام الاقتصادي والمؤسسي: يرتكز اقتصاد المعرفة على نظام اقتصادي ومؤسسي مزود بحوافز اقتصادية، تسهم في الاستخدام الكفء للمعرفة الحالية والمعرفة الجديدة وفي ازدهار العمل الحر.
- التعليم والتدريب: فوجود مواطنين متعلمين وذوي مهارات مطلوب من أجل إبداع المعرفة وحسن استخدامها وتشاركها.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك مبادئ أخرى تطرق إليها (بريطل، 2020):

- الحوكمة: من خلال خلق ظروف بيئية فعالة من شأنها تشجيع المعرفة وتعلمها وتشاركها والعمل بها، في ظل وجود درجة عالية من الثقة بين الأفراد والقادة، وتوفير كل مسببات تحريك وتمكين المعرفة بين قطاعات المنظمة نفسها وبين مختلف المنظمات.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: إن وجود بنية تحتية تكنولوجية يمثل حجر الأساس لعملية إدارة المعرفة، لإنها من أرق وأهم الأنظمة والعمليات التي تمكن المنظمات والأفراد من بناء وتوليد ونقل وتشارك المعرفة بينهم

مما سبق ومن خلال المبادئ المذكورة نلاحظ تعدد وتنوع المبادئ الأساسية لاقتصاد المعرفة لتشمل مختلف مناحي الحياة، وهذا يدعم القاعدة المهمة التي تؤكد على أن المعرفة هي مصدر قوة المجتمعات وسبيل تحقيق تقدمها ورفاهيتها، وقد تبنت الدراسة الحالية ثلاثة مبادئ أساسية من مبادئ الاقتصاد المعرفي وهي: مبدأ البحث والابتكار، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومبدأ الحوكمة.

بيئة الدراسة (جامعة طيبة):

تأسست جامعة طيبة عام 1424هـ، الموافق 2003م، وتم تسمية الجامعة بهذا الاسم تيمنًا بأحد الأسماء التي تطلق على المدينة المنورة. وحققت جامعة طيبة الاعتماد الأكاديمي المؤسسي الكامل وغير المشروط من الهيئة الوطنية للتقويم؛ وذلك بعد تطبيق نظم ومعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي المؤسسي، لمدة سبع سنوات، و حصلت الجامعة على المركز الثالث على مستوى الجامعات السعودية بحسب التصنيف الأخير لوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية، في فبراير 2019، وشاركت الجامعة ضمن لجنة التحكيم في الأولمبياد الوطني للإبداع العلمي (جامعة طيبة،2021).

وتضم جامعة طيبة 28 كلية ومعهداً واحداً، منها 16 بالمقر الرئيسي بالمدينة المنورة، والباقي في ستة فروع هي: ينبع - العلا - الحناكية - خيبر - المهد – بدر. موزعة على 109 قسم أكاديمي بواقع 104 برنامج أكاديمي، ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس ومن بحكمهم بالجامعة 3642، يمثل رتبة أستاذ مساعد منهم 36%، وأستاذ مشارك 14%، وأستاذ 6% (التقرير السنوي لجامعة طيبة،2021).

قام الباحثان باستعراض عددًا من الدراسات التي تناولت مبادئ اقتصاد المعرفة، **ومن أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة الحالية،** دراسة (الرشيدي، والسرحان، 2020)، التي هدفت التعرف إلى واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن تقدير واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كانت بدرجة متوسطة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي تعزى لمتغير الجنس على المستوى الكلي للإدارة.

وجاءت دراسة (أبو شعيرة، 2019) للتعرف على مدى ممارسة جامعة حائل للاقتصاد المعرفي وتطلعاتها المستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والتعرف في ما إذا كان هناك فروق في وجهة نظر هم تعزى لمتغيرات الدراسة: النوع، والخبرة، والكلية، وأظهرت نتائج الدراسة أن ممارسة جامعة حائل للاقتصاد المعرفي كانت بدرجة متوسطة، وعدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية بين متوسطة تقديرات أفراد العينة تعزى إلى متغيرات الدراسة.

وقام (نمر، 2018) بدراسة هدفت إلى تقييم دور جامعة نجران في تحقيق مفهوم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، كما هدفت أيضا إلى معرفة مدى وجود فروق تعزى للمتغيرات: المؤهل العلمي، ونوع الكلية، والخبرة التدريسية، وتوصلت الدراسة إلى أن دور جامعة نجران في تحقيق مفهوم الاقتصاد المعرفي كان بدرجة متوسطة، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك خمسة محاور كانت بدرجة متوسطة أعلاها مهارات التنمية والإعداد لسوق العمل، بينما حصلت ثلاث محاور على درجة ضعيفة كان أقلها مهارات البحث العملي، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالات إحصائية تعزى لمتغيرات: المؤهل العلمي، و نوع الكلية، والخبرة تدريسيه.

وقام (عبد الله، ودرادكة، 2018) بدراسة سعت الدراسة التعرف إلى درجة ممارسة القادة الأكاديميين بالجامعات الأردنية لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وبينت نتائج الدراسة أن درجة ممارسة القادة الأكاديميين بالجامعات الأردنية لكفايات الاقتصاد المعرفي كانت مرتفعة، ووجود فروق في درجة الممارسة لصالح الذكور، وعدم وجود فروق تعزى للرتبة الأكاديمية وعدد سنوات الخدمة.

وقد ركزت دراسة (العمري، 2017) إلى بيان معوقات إدارة المعرفة في جامعة طيبة من وجهة نظر القادة الأكاديميين وأعضاء الهيئة التدريسية، وكانت أهم نتائج الدراسة أنه توجد معوقات لإدارة المعرفة في جامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية والقادة الأكاديميين بدرجة كبيرة، وليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات إدارة المعرفة بجامعة طيبة تعزى لمتغيرات طبيعة العمل، والمؤهل، وعدد سنوات الخبرة والرتبة الأكاديمية.

وهدفت دراسة (العنزي، 2017) إلى معرفة مدى تناول مقررات كلية العلوم بجامعة الحدود الشمالية بالسعودية لمتطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، بينت نتائج الدراسة أن المجال الوطني جاء في المرتبة الأولى ثم تلاه المرتبة الثانية المجال التكنولوجي ثم المعرفي في حين جاءت في المرتبة الاخيرة المجال الاقتصادي.

وقام (بوضياف، 2016) بدراسة هدفت إلى قياس مستوى تقديرات رؤساء أقسام الجامعات الجزائرية لمعوقات تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير أداء الجامعات وأثر كل من الجنس، والخبرة، بينت نتائج الدراسة أن تقديرات العينة المستقاة من القيادات الأكاديمية الجزائرية لمعوقات تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير أداء الجامعات كانت مرتفعة، ولا يوجد فروق معنوية لمتغيري الجنس والخبرة.

وهدفت دراسة (القرني، 2016) إلى التعرف لدرجة استخدام مبادئ الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام الأكاديمي بجامعة شقراء بالسعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية لتقديرات أفراد العينة تعزى لمتغيرات الدراسة:

الجنس، والكلية، والرتبة الأكاديمية، وأظهرت النتائج أن درجة استخدام مبادئ المعرفة بشكل عام كانت بدرجة متوسطة، حيث جاء مجال تنمية كفايات عضو هيئة التدريس في المرتبة الأولى بدرجة مرتفعة، بينما حصل مجال تطوير المقررات الجامعية على المرتبة الأخيرة بدرجة متوسطة.

وهدفت دراسة (الرويلي، 2016) التعرف إلى مدى تطبيق أعضاء هيئة التدريس بجامعة الحدود الشمالية لمبادئ اقتصاد المعرفة، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة التطبيق أعضاء هيئة التدريس بجامعة الحدود الشمالية بالسعودية لمبادئ اقتصاد المعرفة كانت بدرجة مرتفعة في الدرجة الكلية بجميع محاور الاستبانة (محور عضو هيئة التدريس، محور الطالب، محور التقويم، محور مجال تكنولوجيا التعليم)، وكذلك توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جميع المحاور لمتغير الجنس ومتغير التخصص، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير الخبرة.

وقام (الشمري، وعاشور، 2016) بدراسة حول المعوقات وسبل التحسين لمتطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية ومدى توافرها، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن مدى توفر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية جاء بدرجة متوسطة، حيث كان مجال عضو هيئة التدريس في المرتبة الأولى ثم مجال تجهيز البنية التحتية تلاه مجال التدريس الجامعي، وأظهرت الدراسة أن هناك (34) معيقا لتوافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، حيث يحتل مجال التدريس الجامعي المرتبة الأولى، ثم مجال البحث العلمي وخدمة المجتمع والشراكة المجتمعية، ثم مجال القيادة الجامعة، ثم مجال الإبداع الإرشاد والأكاديمي، بينما احتل مجال تجهيز البنية التحتية، ومجال عضو هيئة التدريس في المرتبة الأخيرة.

كما هدفت دراسة (الصمادي، 2012) إلى الكشف عن إمكانية تطبيق جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالسعودية لمبادئ الاقتصاد، وكشفت النتائج عن إمكانية تطبيق الاقتصاد المعرفي في جامعة نورة بشكل عالي في مجال التخطيط والبنية التحتية في حين كانت إمكانية تطبيقه في مجال مخرجات التعليم متوسط. وكشفت الدراسة عن وجود فروق ذات دلالات إحصائية تعزى لمتغير الجنس الرتبة العملية، في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

- من حيث منهج الدراسة: اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي المسحي.
- من حيث الأداة: تم استخدام الاستبانة في الحصول على البيانات وهو ما يتفق مع جميع الدراسات السابقة.
- من حيث مجتمع وعينة الدراسة: اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في أنها طبقت على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات.
- من حيث مكان الدراسة: الدراسة الحالية طبقت في السعودية فتشابهت مع الدراسات السابقة، بينما اختلفت مع دراسة (الرشيدي والسرحان، 2020) في الكويت، ودراسة (عبد الله، ودرادكة، 2018)، ودراسة (بوضياف، 2016) في الجزائر.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في عدة أمور، أهمها:

- عرض الإطار النظري وفي المراجع المستخدمة.
- تدعيم الإطار النظري بنتائج دراسات وأبحاث حول مبادئ اقتصاد المعرفة.
- صياغة المشكلة وفق خطوات منظمة حسب استقراء الدراسات ذات الصلة بشكل ملائم.
- اختيار منهج الدراسة وبناء أدواتها.
- التعرف إلى نوع المعالجات الإحصائية المناسبة للدراسة.
- الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة بمقارنتها بنتائج الدارسة الحالية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعد الجامعات من أهم المؤسسات التي يمكن استثمارها في اقتصاد المعرفة، بما تمتلكه من دور كبير في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة التي تنهض بالمجتمع، لذا فهي من أكثر المؤسسات الملائمة لتبني تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة، حيث تمتلك مقومات لذلك، إلا أنها تواجه بعض العقبات التي تحد من تطبيقها؛ حيث لم يعد دورها فقط امتلاك المعرفة، بل أصبح لزامًا عليها ابتكار المعرفة وتوليدها وتوظيف تكنولوجيا المعلومات بها وحوكمتها، وهذا يتطلب توفير المناخ المناسب لتيسير عمليات إدارة المعرفة فيها.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والأدب التربوي حول مدى تطبيق اقتصاد المعرفة بالجامعات السعودية، كدراسة الصمادي (2012) بجامعة الاميرة نورة، ودراسة الرويلي (2016) بجامعة الحدود الشمالية، ودراسة القرني (2016) بجامعة شقرا، ودراسة نمر (2018) بجامعة نجران، ودراسة أبو شعيرة (2019) بجامعة حائل، ودراسة الشمري وعاشور (2016) فقد أكدت جميعها على ضعف توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي

بالجامعات السعودية بشكل عام.

وهذا ما تؤكده بعض الدراسات، مثل دراسة (آل عثمان، 2013)، ودراسة (العنزي، والحربي، 2015)، والتي بينت وجود ضعف في إدارة المعرفة وإنتاجها بالجامعات السعودية، مما ترتب العديد من المشكلات المجتمعية مثل زيادة أعداد البطالة بين خريجي الجامعات السعودية، وعليه يجب تبني تطبيق اقتصاد المعرفة لرفع سمو الجامعة والحد من مشكلاتها ودخولها في الميزة التنافسية على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي.

ولاشك أن هناك ثمة معوقات تقف حائلًا، أو تحد من تطبيق الاقتصاد المعرفي في الجامعات السعودية، وهذا ما أكدته دراسة (العمري، 2017) والتي تناولت معوقات إدارة المعرفة بجامعة طيبة، حيث أشارت إلى وجود بعض المعوقات التي تحول دون تطبيق ذلك؛ كعدم وجود هيئة تنظيمية مستقلة تعنى بإدارة المعرفة، والمركزية الشديدة في الإدارة، وندرة وجود قيادات مؤهلة في إدارة المعرفة، وضعف التنسيق بين إدارات الجامعة، وأن عمليات المعرفة أقل من المطلوب، وكثرة الأعباء الملقاة على عاتق أعضاء هيئة التدريس ونقص الدعم اللازم، والالتزام من قبل الإدارة العليا، وهذه العقبات التي تواجه الجامعة ستكون عائقًا أمام القيادات الأكاديمية في توافر مبادئ الاقتصاد المعرفي، وتفقد الميزة التنافسية لها بين الجامعات.

وفي ضوء ما سبق، تبلورت مشكلة الدراسة في محاولة تقصي درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؛ من خلال الإجابة على السؤالين التاليين:

- ما درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) تعزى لمتغيرات الدراسة (الكلية، الخبرة، الرتبة الأكاديمية)؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف إلى درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها.

2- بيان درجة تطبيق الاقتصاد المعرفي في جامعة طيبة، باختلاف متغيرات الدراسة، وهي: الكلية، والخبرة، والرتبة الأكاديمية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أمرين هما:

أولًا: الأهمية النظرية:

- تتناول الدراسة موضوعًا معاصرًا قيد البحث وهو اقتصاد المعرفة، ومدى تطبيق مبادئه في الجامعات، ويتوقع أن يضيف معرفة جديدة من خلال ما تحتويه من أدب تربوي يتعلق باقتصاد المعرفة.
- يؤمل أن تفتح نتائج هذه الدراسة المجال لإجراء دراسات أخرى تتناول عينات أخرى وبيئات أخرى متنوعة.

ثانيًا: الأهمية العملية:

- من المؤمل أن تعود الدراسة الحالية بالفائدة العلمية على أصحاب القرار، والخبراء، والقيادات التربوية في جامعة طيبة والجامعات الأخرى للوقوف على مدى تفعيل وتطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة فيها لتحسين الإنتاجية العلمية.
- يؤمل أن تعود هذه الدراسة بالفائدة على أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بما تشتمل عليه من أدب نظري يتعلق بمبادئ اقتصاد المعرفة، وبما احتوته أداة الدراسة من فقرات قد تعزز معرفتهم بهذا المفهوم.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تمثلت الحدود الموضوعية في هذه الدراسة في درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة، ممثلة بكليتي التربية والعلوم.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على جامعة طيبة في المدينة المنورة، دون الفروع التابعة لها.

الحدود الزمانية: طبقت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني العام الدراسي 1442هـ/2021 م.

مصطلحات الدراسة:

الاقتصاد المعرفي: هو الاقتصاد الذي يقوم على خلق وتوليد المعرفة المكتسبة ونقلها واستخدامها بشكل فعال من قبل الأفراد والشركات والمنظمات والمجتمعات (OECD, World Bank, 2003).

مبادئ الاقتصاد المعرفي: وتشير إلى الكفاءات التي يكتسبها العاملون في مجال المعرفة ويتطلبها العمل في ضوء الاقتصاد المعرفي التي تمكن الفرد

من التعامل بمهارة ودقة مع المعرفة، من أجل توظيفها بفاعلية في كافة المجالات الحياتية (OECD, 2001).

ويعرف الباحثان مبادئ الاقتصاد المعرفي إجرائيا بأنه: مجموعة الأنشطة والعمليات والسلوكيات التي يمكن أن تمارسها جامعة طيبة – كمؤسسة - لمواكبة متطلبات العصر الحديث للحصول على المعرفة واستخدامها بأقل وقت وجهد ممكن، وذلك ضمن ثلاث مجالات هي: مجال البحث والابتكار، ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومجال الحوكمة.

الطريقة والإجراءات:

يتناول هذا الجانب عرضًا لمنهج الدراسة، ووصف لمجتمعها وعينتها، وأداة الدراسة وصدقها وثباتها، والإجراءات التي تم اتباعها في تطبيق الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة.

منهج الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة استخدام المنهج الوصفي المسحي.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة في كليتي التربية والعلوم، ويبين الجدول (1) خصائص مجتمع الدراسة.

جدول (1): خصائص مجتمع الدراسة.(*)

الكلية	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	الإجمالي الكلي
كلية التربية	23	39	39	101
كلية العلوم	41	48	61	150
المجموع	64	87	100	251

(*) المصدر: (مركز الإحصاء والمعلومات في جامعة طيبة، 2021م).

يلاحظ من الجدول (1) أن مجتمع الدراسة يتكون من (251) عضو هيئة تدريس بمختلف رتبهم الأكاديمية، حيث يشكل أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية 41% من نسبة المجتمع، بينما بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم 59% من نسبة المجتمع العام.

عينة الدراسة:

يوضح الجدول (2) أفراد عينة الدراسة موزعين حسب الكلية، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة.

الجدول (2): خصائص عينة الدراسة

المتغير	المجموع			المتغير	المجموع			المتغير	المجموع		
الكلية	كلية التربية	54	%44.3	الرتبة الأكاديمية	أستاذ مساعد	65	%53.3	سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	65	%21.3
	كلية العلوم	68	%55.7		أستاذ مشارك	35	%28.7		من 6 الى 10 سنوات	35	%15.6
					أستاذ	22	%18		أكثر 10 سنوات	22	%63.1
المجموع		122	%100	المجموع		122	%100	المجموع		122	%100

يلاحظ من الجدول (2) أن عينة الدراسة تكونت من (54) عضو هيئة تدريس بكلية التربية بمختلف رتبهم الأكاديمية، ممثلين 44% من نسبة العينة، وعدد أعضاء التدريس بكلية العلوم (68)، بمختلف رتبهم الاكاديمية ممثلية 56% من نسبة العينة العامة.

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بتطوير استبانة تقيس درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة طيبة، وذلك بالرجوع إلى المصادر والمراجع والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أ- تطوير الاستبانة:

بعد أن تم تحديد مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأسئلتها، طور الباحثان لأغراض الدراسة أداة الدراسة، وذلك بعد الاطلاع على الأدبيات التربوية المتعلقة بمشكلة الدراسة، ومراجعة الدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بمشكلة الدراسة كدراسة (الرشيدي، سرحان،2020) ودراسة (الصمادي،2012)، ومن خلال استطلاعات رأي عينة من أعضاء هيئة التدريس والمختصين عن طريق المقابلات الشخصية ذات الطابع غير الرسمي

حول موضوع الدراسة، وفي ضوء ملاحظاتهم تم تعديل الاستبانة، وتكونت من قسمين:

القسم الأول: يتعلق بالبيانات الأولية متمثلة في (الكلية، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: تكون من ثلاث مجالات أساسية، هي: مجال البحث والابتكار، مجال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مجال الحوكمة، بمجموع (30) فقرة موزعة على المجالات الثلاثة.

ب- الصدق الظاهري للأداة:

بعد تطوير الاستبانة، تم عرضها على مجموعة من المحكمين استجاب منهم (13) محكمًا لأبداء الرأي حول حجم الاستبانة، ومدى مناسبة مجالات الاستبانة لموضوع الدراسة، مدى ارتباط الفقرات بالمجال المندرجة تحتها، ومدى وضوح الفقرات، ومدى كفاية الفقرات. وتم إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون بحذف وأضافه وإعادة صياغة بعض الفقرات، وقد اعتبرت آرا المحكمين دليلاً على صدق محتوى الاستبانة ظاهريًا.

ج- الاتساق الداخلي:

تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية بلغت (21) فردًا، وذلك باستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson) بين كل فقرة من فقرات الأداة والدرجة الكلية لكل مجال، ويبين الجدول (3) معاملات الارتباط بين الاستجابة للفقرة والدرجة على المجال الفرعي والكلي.

جدول (3): معاملات الارتباط بين الاستجابة للفقرة والدرجة على المجال، وبينها وبين الدرجة الكلية للمقياس.

م	مجال تطبيق مبدأ الابتكار		م	مجال تطبيق توظيف التكنولوجيا المعلومات والاتصالات		م	مجال تطبيق مبدأ الحوكمة	
	المجال	المقياس الكلي		المجال	المقياس الكلي		المجال	المقياس الكلي
1	0.88**	0.75**	1	0.85**	0.75**	1	0.82**	0.83**
2	0.58**	0.68**	2	0.95**	0.85**	2	0.75**	0.70**
3	0.76**	0.62**	3	0.49**	0.84*	3	0.88**	0.88**
4	0.87**	0.74**	4	0.89**	0.74**	4	0.88**	0.91**
5	0.83**	0.73**	5	0.74**	0.73**	5	0.92**	0.91**
6	0.86**	0.68**	6	0.86**	0.81**	6	0.94**	0.93**
7	0.87**	0.74**	7	0.96**	0.93**	7	0.73**	0.71**
8	0.51*	0.63**	8	0.90**	0.86**	8	0.83**	0.82**
9	0.53*	0.48*	9	0.90**	0.81**	9	0.94*	0.94**
10	0.85**	0.86**	10	0.94**	0.96**	10	0.83**	0.82**

يلاحظ من الجداول (3) أن قيم المعاملات تشكل دلالة على صدق الاستبانة. كما تم حساب مصفوفة معاملات الارتباط بين المجالات الفرعية الثلاث. وبين كل منها والدرجة الكلية، وتظهر المصفوفة بالجدول (4) ذلك.

جدول (4): معاملات الارتباط بين المجالات الرئيسة للمقياس

المجال	مبدأ البحث والابتكار	مبدأ توظيف التكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مبدأ الحوكمة	المقياس الكلي
مبدأ البحث والابتكار	1	0.70**	0.87**	0.89**
مبدأ توظيف التكنولوجيا المعلومات والاتصالات		1	0.94**	0.95**
مبدأ الحوكمة			1	0.99**
المقياس الكلي				1

ويلاحظ أن قيم معاملات الارتباط مرتفعة نسبيًا، حيث أشار فهمي (2005) أن العلاقة تكون متوسطة إذا جاءت بين (0.40-0.59)، وعالية بين (0.60-0.79)، وعالية جدًا إذا وقعت بين (0.80-0.99)، وهذا ما يؤكد على تمثيل العبارات للمجال الذي صممت له، وانتماءها له، مما يشير بشكل واضح الى أن جميعها تشترك في مفهوم واحد، ويتأكد في ارتباط الدرجات الفرعية مع الدرجة الكلية، وهذه النتائج تشكل دلالة على صدق المقياس، وبالتالي يمكن اعتبارها صالحة لأغراض الدراسة.

د- ثبات الاستبانة:

بعد التأكد من صدق الاستبانة، تم تطبيقها ميدانيًا على أفراد عينة الدراسة وبعد جمع الاستبانات تم حساب معامل الثبات (كرونباخ ألفا) وباستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، والجدول (5) يبين هذه القيم.

جدول (5): معاملات الثبات لمجالات الاستبانة والثبات الكلي

المجال الأول	المجال الثاني	المجال الثالث	المقياس الكلي
0.91	0.95	0.96	0.98

ويظهر من الجدول (5) أن معاملات الثبات تراوحت بين (0.909 – 0.957)، وأن الثبات للاستبانة ككل بلغ (0.975)، ما يدل على أن الأداة تتمتع بمعاملات ثبات عالية.

طريقة تصحيح أداة الدراسة

قام الباحثان بعد جمع البيانات بتحويل عبارات المقياس إلى أرقام؛ حسب الجدول (6):

الجدول (6): القيم العددية لكل خيار من خيارات درجة التطبيق

م	درجة التطبيق	التقدير
1	كبيرة جدًا	5
2	كبيرة	4
3	متوسطة	3
4	ضعيفة	2
5	ضعيفة جدًا	1

وللتعامل مع قيم المتوسطات وربطها بالمستويات الخماسية، طبقت معادلة تحديد طول الفئة المدى = 5-1؛ طول الفئة 5/4= 0.80، وأصبحت الفئات الخمس كما في الجدول (7):

جدول (7) تقسيم مدى المتوسط لإجابات عينة الدراسة عن اسئلتها

الدرجة	مدى المتوسط
ضعيفة جدا	من 1-1.8
ضعيفة	من 1.81-2,60
متوسطة	من 2.61- 3.40
كبيرة	من 3.41- 4.20
كبيرة جدا	من 4.21- 5

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

حيث تم استخدام الأساليب الاحصائية التالية:

1.المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لمعرفة متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة

2.اختبار (ت) (t-test) للمتغيرات التي تنقسم إلى مستويين (لقياس متغير الكلية).

3.تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين وفقًا لمتغيراتهم الشخصية (الخبرة، الرتبة الاكاديمية).

4.اختبار "شيفيه" (Scheffe) في حالة وجود فروقات دالة إحصائية.

نتائج الدراسة وتفسيراتها

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول للدراسة:

ما درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة حول درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة طيبة لديهم في المجالات: البحث والابتكار، توظيف التكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الحوكمة، ويمكن عرضها حسب مجالات الدراسة على النحو الآتي:

أ- درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة بشكل عام.

ويمكن عرض نتائج درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة بشكل عام وفق الجدول (8) وترتيب المجالات وفقًا للمتوسطات الحسابية.

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لدرجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بشكل عام.

الترتيب	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
1	المتوسط الحسابي لدرجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في مجال توظيف التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجامعة.	3.48	0.81	كبيرة
2	المتوسط الحسابي لدرجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في مجال الحوكمة في الجامعة.	3.23	0.84	متوسطة
3	المتوسط الحسابي لدرجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في مجال البحث والابتكار	2.95	0.81	متوسطة
المتوسط الحسابي لجميع مجالات الدراسة		3.21	0.78	متوسطة

يتضح من الجدول (8) أن المتوسط الحسابي لدرجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بشكل عام قد بلغ (3.21)، وبانحراف معياري قدره (0.78)، وهو يمثل درجة متوسطة، كما يلاحظ أن أعلى المجالات تطبيقاً كان مبدأ توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجامعة بدرجة كبيرة، تلاه مبدأ الحوكمة بدرجة متوسطة، ثم مبدأ البحث والابتكار بدرجة متوسطة ايضاً.

ويمكن تفسير هذه النتيجة، إضافة إلى التفسيرات التفصيلية السابقة لكل مجال، إلى شروع جامعة طيبة في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات التي تسعى إلى تحقيق الاقتصاد المعرفي هو الذي يمنح جامعة طيبة قدرة تنافسية، ويقدم لها الإمكانات والبدائل التي يمكن من خلالها مواكبة روية المملكة العربية السعودية 2030، ورؤية التعليم 2030 المستقبلية، ودفع عمليات التنمية المستدامة، لذا على جامعة طيبة استشعار أهمية اقتصاد المعرفة، ولابد من وجود حزمة من الاجراءات المتكاملة لإعادة النظر في السياسات والأهداف الاستراتيجية لمواكبة تطورات الاقتصاد المعرفي، خاصةً في مجال البحث والابتكار والحوكمة.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الرشيدي، سرحان،2019)، ودراسة (أبو شعيرة،2019)، ودراسة (نمر،2018)، ودراسة (الشمري،2016)، ودراسة (رمضان،2015)، التي أشارت إلى أن تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي جاءت بدرجة متوسطة، واختلفت مع دراسة (الرويلي،2016)، ودراسة (القرني،2016)، ودراسة (بوضياف،2016)، ودراسة (الصمادي، 2012)، التي إشارات إلىأن تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي جاءت بدرجة عالية.

ب- درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة في مجال البحث والابتكار:

وللإجابة عن هذه الجزئية من السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، يوضح الجدول (9) نتائج ترتيب الفقرات في هذا المجال.

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مجال البحث والابتكار بالجامعة

الرتبة	الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
1	8	تصدر الجامعة مجلات علمية محكمة في التخصصات كافة بشكل دوري.	3.42	0.89	كبيرة
2	2	تساهم الجامعة في إرسال بعثات للاختصاصات المختلفة بقصد توطين المعرفة.	3.34	1.17	متوسطة
3	5	تنظم الجامعة دورات وورش تدريبية تهدف الى تنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس والطلبة البحثية باستمرار.	3.14	1.07	متوسطة
4	4	تعزز الجامعة الأفكار الإبداعية للطلبة.	3.00	1.06	متوسطة
5	3	تطرح الجامعة برامج بحثية تتعلق بالاقتصاد المعرفي للمساهمة في التنمية المستدامة.	2.99	0.97	متوسطة
6	10	يوجد في الجامعة خطة استراتيجية للبحوث العلمية.	2.92	1.11	متوسطة
7	6	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على تقديم الاستشارات البحثية والابتكارية المجتمعية.	2.89	1.12	متوسطة
8	7	تقوم الجامعة بعمل شراكات مع الهيئات البحثية والأكاديمية التي لها نفس الأنشطة والاهتمامات.	2.82	1.05	متوسطة
9	9	توفر الجامعة مختبرات مجهزة لإجراء التجارب والاختبارات.	2.67	1.15	متوسطة
10	1	تقدم الجامعة الدعم المادي الكافي لتشجيع الأبحاث والابتكار لمنسوبيها.	2.34	1.14	ضعيفة
المتوسط الحسابي الكلي.			2.95	0.81	متوسطة

يتضح من الجدول رقم (9) أن المتوسط الحسابي الكلي في مجال البحث والابتكار بلغ (2.95)، وبانحراف معياري قدرة (0.81)، وهو يمثل درجة متوسطة تتراوح درجاتها بين (2،60- 3،40)، ويتضح من النتائج أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة حول مجال البحث والابتكار بجامعة طيبة حيث تراوحت متوسطات استجاباتهم ما بين (3,42- وبين 2,34)، وهي متوسطات تقع بين الفئة الثانية والثالثة والرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير الى الموافقة بدرجة كبيرة، في حين لم تحصل أي من العبارات على عدم الموافقة بدرجة كبيرة جدًا، أو الموافقة بدرجة كبيرة جدًا.

وبالنظر للفقرات المتضمنة في مجال البحث والابتكار ورتبها، كما وردت في الجدول (9) يتبين بأن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على العبارة (8)؛ "تصدر الجامعة مجلات علمية محكمة في التخصصات كافة بشكل دوري"، بأعلى متوسط حسابي قد بلغ (3،42)، وهو أعلى متوسط في هذا المجال، قد يعزى ذلك إلى الأهمية المعطاة من قبل جامعة طيبة لجانب نشر الأبحاث في كافة المجالات؛ ومن الجدير بالذكر أن للجامعة (4) مجلات علمية محكمة، فضلاً عن وجود مركز متخصص للنشر العلمي، تم تلتها الفقرة (2) "تساهم الجامعة في إرسال بعثات للاختصاصات المختلفة بقصد توطين المعرفة"، والفقرة (5) "تنظم الجامعة دورات وورش تدريبية تهدف الى تنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس والطلبة البحثية باستمرار"، التي قد تسهم في تنمية مهارات البحث والابتكار والأسلوب العلمي في التفكير. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الرشيدي، والسرحان، 2019)، ودراسة (نمر، 2018)، ودراسة (القرني، 2016) ودراسة (الصمادي،2012). وجاءت في المرتبة الأخيرة بدرجة ضعيفة، الفقرة (1) "تقدم الجامعة الدعم المادي الكافي لتشجيع الأبحاث والابتكار لمنسوبيها"، بدرجة متوسطة، قد يعزى ذلك لقلة الموارد المالية المخصصة لدعم البحث العلمي والابتكار، وهذا يسهم في اضعاف فرصة وصول الجامعة إلى الاقتصاد المعرفي. وهذا يتفق مع نتيجة دراسة (العمري،2017) حيث بينت أن محدودية الدعم المادي كأعلى معوق لإدارة المعرفة في جامعة طيبة.

ويتضح من الجدول (9) أن المتوسط الحسابي العام لمجال البحث والابتكار قد بلغ (2.95)، وبانحراف معياري قدرة (0.81)، وهذا المتوسط يشير الى درجة متوسطة، قد يعزى ذلك إلى الأهمية المعطاة من قبل الجامعة لتنمية مهارات البحث والأسلوب العلمي في التفكير. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج ودراسة (الرشيدي، والسرحان، 2019)، ودراسة (أبو شعيرة، 2019) ودراسة (نمر، 2018)، ودراسة (القرني، 2016).

ج- درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة في مجال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وللإجابة عن هذه الجزئية من السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، يوضح الجدول (10) نتائج ترتيب الفقرات في هذا المجال.

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مجال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجامعة.

الرتبة	الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
1	9	تنفذ الجامعة معاملاتها الإدارية والأكاديمية إلكترونيًا.	3.92	0.98	كبيرة
2	6	تطبق الجامعة مجتمعات التعلم الافتراضية من خلال التعليم الالكتروني.	3.67	0.97	كبيرة
3	1	توفر الجامعة قواعد بيانات إلكترونية عالمية حديثة.	3.62	0.98	كبيرة
4	3	توفر الجامعة خدمة برامج كشف الاستلال العلمي مجانًا.	3.52	0.92	كبيرة
5	5	توفر الجامعة خدمة الإنترنت في كافة مرافق الجامعة مجانًا.	3.47	1.36	كبيرة
6	8	تضع الجامعة خطط لتسريع انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	3.42	1.04	كبيرة
7	7	توظف الجامعة أنظمة المعلومات في مجال (التدريس والبحث العلمي).	3.42	0.99	كبيرة
8	4	تشجع الجامعة التواصل مع مصادر المعرفة العالمية ودور النشر العالمية.	3.32	0.96	متوسطة
9	2	تمتلك الجامعة موقعًا إلكترونيًا تفاعليًا يحتوي على قواعد معلوماتية عن أنشطتها.	3.29	1.02	متوسطة
10	10	توفر الجامعة لمنسوبيها التدريب اللازم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	3.14	1.07	متوسطة
المتوسط الحسابي الكلي			3,48	0.81	كبيرة

يتضح من الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي الكلي لدرجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجامعة، قد بلغ (3.48)، وبانحراف معياري قدرة (0.81)، وهو يمثل درجة كبيرة تتراوح درجاتها بين (3،40 – 4،20)، ويتضح من هذه النتيجة أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة حول مجال توظيف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جامعة طيبة، حيث تراوحت متوسطات استجاباتهم ما بين (3.92- 3,14)، وهي متوسطات تقع بين الفئة الثانية والثالثة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى الموافقة بدرجة كبيرة وبدرجة متوسطة، في حين لم تحصل أي من العبارات على عدم الموافقة بدرجة كبيرة جدًا أو عدم الموافقة او الموافقة بدرجة كبيرة جدًا.

وبالنظر للفقرات المتضمنة في مجال توظيف التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجامعة ورتبها، كما وردت في الجدول السابق يتبين بأن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على العبارة (9)؛ "تنفذ الجامعة معاملاتها الإدارية والأكاديمية إلكترونيًا"، بأعلى متوسط حسابي قد بلغ (3،92)، وهو أعلى متوسط في هذا المجال، ومن الجدير بالذكر أن لدى الجامعة العديد من التطبيقات والخدمات الإلكترونية التي تسهل إجراء المعاملات والمراسلات للطلبة ولأعضاء هيئة التدريس فيها ونادرًا ما يتم التعامل ورقيًا في الجامعة. حيث اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (أبو شعيرة، 2019). ثم العبارة (6) "تطبق الجامعة مجتمعات التعلم الافتراضية من خلال التعليم الإلكتروني"، بمتوسط حسابي قدرة (3.67)، حيث توفر الجامعة نظام (Black board) وقد تم الاعتماد عليه بشكل لافت في أزمة كورونا ،ويتم أيضًا استخدام التعليم المدمج في الظروف العادية، وهذا يتفق مع دراسة (الصمادي، 2012) حيث بينت نتائج دراسته أن إدارة جامعة الأميرة نورة تعمل على استخدام التقنيات الحديثة على نطاق واسع في عملية التعليم، وهذا ما يتفق مع دراستنا الحالية.

ثم جاءت العبارة (1) بالمرتبة الثانية "توفر الجامعة قواعد بيانات إلكترونية عالمية حديثة"، بمتوسط حسابي (3،62)،. وقد يعزى ارتفاع المتوسط الحسابي لمجال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى الأهمية المعطاة من قبل جامعة طيبة بتوفير العديد من قواعد البيانات البحثية و الإحصائية حيث تشترك الجامعة بالعديد من هذه القواعد البحثية العالمية في مختلف مجالات المعرفة. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (الرشيدي، الشرحان، 2020)، حيث بينت نتائج درستهم بأن مؤسسات التعليم العالي الكويتية توفر قواعد البيانات الالكترونية بدرجة متوسطة.

وجاءت في المرتبة الأخيرة بدرجة متوسطة، الفقرة (10) "توفر الجامعة لمنسوبيها التدريب اللازم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، قد يعزى ذلك لامتلاك أعضاء هيئة التدريس جامعة طيبة الحد الأدنى من الخبرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يجعل الجامعة تهتم بأمور أخرى أكثر أهمية من التدريب على تكنولوجيا المعلومات الاتصالات التي أصبحت مهارة يمتلكها معظم أعضاء هيئة التدريس، لذا على الجامعة توفير فريق للدعم الفني يغني عن تدريب أعضاء هيئة التدريس للأمور الأكثر تعقيدا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث إن هذا المجال يتطور ويتغير باستمرار، لذا يحتاج إلى تدريب مستمر لمواكبة كل ما هو جديد في مجال التكنولوجيا.

ويتضح من الجدول (10) أن المتوسط الحسابي العام لمجال البحث والابتكار يشير إلى الموافقة بدرجة كبيرة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج، دراسة (أبو شعيرة، 2019)، ودراسة (العنزي،2017)، ودراسة (الرويلي،2016)، ودراسة (الصمادي،2012)، واختلفت مع نتيجة دراسة (الرشيدي،

والسرحان، 2019) حيث تبين نتائج درستهم بأن درجة تطبيق مجال تكنولوجيا المعلومات في مؤسسات التعليم العالي الكويتية تأتي بدرجة متوسطة.

وقد يعزى ارتفاع المتوسط الحسابي لمجال توظيف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في جامعة طيبة، لتوجهها إلى رقمنة المعاملات والانتهاء من المعاملات الورقية التي تستنفذ الوقت والجهد والمال، وتشكل معيقاً لسرعة الإجراءات الإدارية وزيادة البيروقراطية في انجاز العمل، والاتجاه إلى عمليات البحث العلمي والتدريس الإلكتروني عبر نظام البلاك بورد عن بعد، المتوافقة مع الإجراءات الاحترازية لجائحة كورونا.

د- درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة في مجال الحوكمة.

وللإجابة عن هذه الجزئية من السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، يوضح الجدول (11) نتائج ترتيب الفقرات في هذا المجال.

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لدرجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مجال الحوكمة بالجامعة.

الرتبة	الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
1	9	تسعى الجامعة لإخضاع برامجها الدراسية وفقًا لمعايير الاعتماد الأكاديمي.	3.56	0.92	كبيرة
2	8	توفر الجامعة ميثاق أخلاقي ومدونات للسلوك تطبق على العاملين والطلبة.	3.39	0.98	متوسطة
3	2	توفر الجامعة لوائح تنظم الصلاحيات والمسؤوليات (الإدارية والأكاديمية) في الكليات.	3.33	0.96	متوسطة
4	3	توفر الجامعة خططها الاستراتيجية على موقعها الرسمي على الانترنت.	3.32	1.06	متوسطة
5	10	تلتزم الجامعة بالمعايير الاكاديمية فى اختيار أعضاء هيئة التدريس.	3.30	1.05	متوسطة
6	1	توفر الجامعة أنظمة لتقييم أداء البرامج الدراسية ومخرجاتها.	3.28	1.05	متوسطة
7	4	تطلق الجامعة سياسات واضحة لنشر المعلومات وحق الحصول عليها.	3.13	1.04	متوسطة
8	5	توفر مراكز علمية في الجامعة تهتم بمراجعة وتحكيم البرامج والخطط الدراسية.	3.07	1.09	متوسطة
9	7	تسهم الإجراءات والممارسات المستخدمة في الجامعة على منع تضارب المصالح الشخصية والمصلحة العامة.	3.04	1.05	متوسطة
10	6	تشرك الجامعة الخبراء فى تحكيم وتطوير برامجها.	3.02	1.02	متوسطة
المتوسط الحسابي الكلي			3.23	0,84	متوسطة

يتضح من الجدول رقم (11) أن المتوسط الحسابي الكلي لدرجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في مجال الحوكمة في الجامعة، قد بلغ (3.23)، وبانحراف معياري قدرة (0.84)، وهو يمثل درجة متوسطة تتراوح ما بين (2.60- 3.40)، ويتضح من النتائج أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة حول مجال الحوكمة في جامعة طيبة حيث تراوحت متوسطات استجاباتهم ما بين (3.56- 3,02)، وهي متوسطات تقع بين الفئة الثانية والثالثة من فئات المقياس الخماسي التي تشير إلى الموافقة بدرجة كبيرة (فقرة واحدة)، وبدرجة متوسطة (باقي الفقرات)، في حين لم تحصل أي من العبارات على عدم الموافقة بدرجة كبيرة جدًا أو عدم الموافقة أو الموافقة بدرجة كبيرة جدًا.

وبالنظر للفقرات المتضمنة في مجال الحوكمة في الجامعة ورتبها، كما وردت في الجدول السابق يتبين بأن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على العبارة (9)؛ "تسعى الجامعة لإخضاع برامجها الدراسية وفقًا لمعايير الاعتماد الأكاديمي"، بأعلى متوسط حسابي قد بلغ (3،56)، وهو أعلى متوسط في هذا المجال، وقد يعزى هذا لوجود مراجعات دورية في جامعة طيبة للبرامج الدراسية القائمة والجديدة المستحدثة التي تحاول مواكبة سوق العمل. وتسعى الجامعة للحصول على الاعتمادات الاكاديمية لهذه البرامج الحديثة، علماً بأن الجامعة حصلت على الاعتماد المؤسسي في عام 2019م. ثم جاءت الفقرة (8) "توفر الجامعة ميثاق أخلاقي ومدونات للسلوك تطبق على العاملين والطلبة"، بموافقة بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي (3،39)، وقد يعزى ذلك لتطبيق الجامعة مدونة السلوك وتفعيلها والزام الجميع بها، ثم جاءت الفقرة (2) "توفر الجامعة لوائح تنظم الصلاحيات والمسؤوليات (الإدارية والأكاديمية) في الكليات"، بدرجة متوسطة أيضا بمتوسط حسابي (3،33)، وقد يعزى ذلك لوجود لوائح تنظم الصلاحيات والمسؤوليات في العمل بشكل دقيق مما يزرع شعور الثقة والاطمئنان في العاملين، وهو ما يتماشى مع معايير ومبادئ الحوكمة في الاقتصاد المعرفي.

وجاءت في المرتبتين الأخيرة بدرجة متوسطة، الفقرتين (7)، (6) "تسهم الإجراءات والممارسات المستخدمة في الجامعة على منع تضارب المصالح الشخصية والمصلحة العامة"، و"تشرك الجامعة الخبراء في تحكيم وتطوير برامجها"، بمتوسطين حسابيين متقاربين بمقدار (3،04) و (3،02)، وقد يعزى ذلك لوجود أنظمة رقابية إدارية ومالية ولجان وهيئات تراقب الأداء لدى أعضاء هيئة التدريس والموظفين في الجامعة، كما يعزى ذلك أيضًا إلى

اعتماد الجامعة على الخبراء الموجودين بها في تحكيم برامجها وتطويرها. واتفقت هذه الدراسة مع دراسة (العمري،2017) في محدودية الاستفادة من تجارب الآخرين مجال إدارة المعرفة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) تعزى لمتغير: الكلية، الخبرة، الرتبة الاكاديمية؟

ويمكن عرض نتائج هذا السؤال وفق متغيرات الدراسة على النحو الآتي:

أ- الفروق في درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة طيبة وفقًا لمتغير الكلية:

وللإجابة عن هذه الجزئية من السؤال قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في اختبار ت (T-Test) لدراسة الفروق بين استجابات أعضاء هيئة التدريس حول درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة طيبة باختلاف متغير الكلية، والجدول (12) يظهر هذه النتائج:

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت)، لاستجابات أعضاء هيئة التدريس حول درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة طيبة باختلاف متغير الكلية (التربية، العلوم).

المجال	الكلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية	
البحث والابتكار	كلية التربية	54	3.34	0.74	5.19	120	0.000	دال إحصائياً
	كلية العلوم	68	2.64	0.74				
توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	كلية التربية	54	3.71	0.67	3.07	120	0.003	دال إحصائياً
	كلية العلوم	68	3.29	0.87				
الحوكمة	كلية التربية	54	3.56	0.69	4.14	120	0.000	دال إحصائياً
	كلية العلوم	68	2.98	0.86				
جميع المجالات	كلية التربية	54	3.54	0.67	4.26	120	0.000	دال إحصائياً
	كلية العلوم	68	2.97	0.78				

يتضح من الجدول (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في جميع المجالات تبعا لمتغير الكلية، لصالح أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية، بمعنى أن درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة في كلية التربية أكثر من منها في كلية العلوم. وذلك لأن المتوسط الحسابي لكلية التربية كان أعلى من متوسط كلية العلوم في جميع المجالات.

وقد يعزى وجود الفروق ذات الدلالة الإحصائية لصالح كلية التربية في جميع المجالات، لتحقيقها مبادئ اقتصاد المعرفة الثلاثة المبينة في الجدول (12)، حيث إن أدوار وممارسات كلية التربية والعلوم تختلف عن بعضها، وعدم تشابه طريقة أدائهم، وربما لاختلاف الإمكانيات المادية فيما بينهم، فضلًا عن اختلاف التخصصات العلمية أيضًا، مما يعني أن ممارسات كلية التربية وطريقة أدائها تتماشى مع مبادئ اقتصاد المعرفة، وعدم تأثر كلية العلوم بمبادئ الاقتصاد المعرفي المضمنة في هذه الدراسة، ويعتبر الباحثان أن هذا مؤشر جيد يدل على التفاوت في تقدير الأمور بين التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية.

واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (نمر،2018)، ودراسة (عبدالله، والدردكة،2018)، ودراسة (الشمري، وعاشور،2016)، ودراسة (الرويلي،2016)، ودراسة (القرني،2016)، التي اثبتت أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول مبادئ الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير الكلية.

ب- الفروق في درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة طيبة وفقًا لمتغير سنوات الخبرة لأعضاء هيئة التدريس:

وللإجابة عن هذه الجزئية من السؤال قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لدراسة الفروق بين أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بدرجة مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة باختلاف سنوات الخبرة، (5 سنوات فأقل، من 6 الى 10 سنوات، أكثر 10 سنوات) والجدولين (13، 14) يظهرا هذه النتائج:

جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة باختلاف الخبرة

المتغير التابع	المتغير المستقل وفئاته		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البحث والابتكار	سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	26	3.08	0.98
		من 6 الى 10 سنوات	19	2.70	0.79
		أكثر 10 سنوات	77	2.97	0.75
توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	26	3.36	0.84
		من 6 الى 10 سنوات	19	3.16	0.84
		أكثر 10 سنوات	77	3.59	0.77
الحوكمة	سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	26	3.15	0.94
		من 6 الى 10 سنوات	19	3.01	0.93
		أكثر 10 سنوات	77	3.32	0.78
جميع المجالات	سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	26	3.20	0.90
		من 6 الى 10 سنوات	19	2.96	0.81
		أكثر 10 سنوات	77	3.29	0.73

يظهر الجدول (13) وجود فروق ظاهرية في درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة في ضوء سنوات الخبرة لأعضاء هيئة التدريس في الكليتين، ولمعرفة دلالة هذه الفروق استخدم الباحثان تحليل التباين الأحادي والجدول (14) يظهر هذه النتائج.

جدول (14): الفروق بين متوسطات الدراسة لدرجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة باختلاف سنوات الخبرة.

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة الإحصائية	
البحث والابتكار	بين المجموعات	1.65	2	0.825	1.249	0.291	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	78.57	119	0.660			
	المجموع	80.22	121				
توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	بين المجموعات	3.35	2	1.675	2.620	0.007	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	76.07	119	0.639			
	المجموع	79.42	121				
الحوكمة	بين المجموعات	1.63	2	0.816	1.163	0.316	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	83.49	119	0.702			
	المجموع	85.12	121				
جميع المجالات	بين المجموعات	1.77	2	0.884	1.454	0.238	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	72.35	119	0.608			
	المجموع	74.12	121				

يتضح من الجدول (14) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير الخبرة لأعضاء هيئة التدريس، ويمكن تفسير هذا الأمر بأنه مهما زادت خبرة عضو هيئة التدريس، أو كانت قليلة فإن هناك إجماع بينهم على درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي، قد يعود هذا إلى امتلاكهم الوعي الكافي بمبادئ الاقتصاد المعرفي الذي يقود الجامعة نحو الأداء الأفضل، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (نمر،2018)، ودراسة (عبدالله، والدردكة،2018)، ودراسة (الشمري، وعاشور، 2016)، ودراسة (بوضياف،2016)، ودراسة (الصمادي،2012). وتختلف مع دراسة (أبو شعيرة،2019)، ودراسة (الرويلي،2016)، التي أظهرت فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة لمتغير الخبرة التدريسية.

ج- الفروق في درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة طيبة وفقًا لمتغير الرتبة الاكاديمية:

وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لدراسة الفروق بين أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بدرجة مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة باختلاف الرتبة الاكاديمية، (أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ) والجدولين (15، 16) يظهرا هذه النتائج:

جدول (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة باختلاف الرتبة الأكاديمية.

المتغير التابع	المتغير المستقل وفئاته		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البحث والابتكار	الرتبة الأكاديمية	أستاذ مساعد	65	3.00	0.83
		أستاذ مشارك	35	2.98	0.88
		أستاذ	22	2.86	0.66
توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الرتبة الأكاديمية	أستاذ مساعد	65	3.25	0.85
		أستاذ مشارك	35	3.82	0.74
		أستاذ	22	3.62	0.57
الحوكمة	الرتبة الأكاديمية	أستاذ مساعد	65	3.14	0.84
		أستاذ مشارك	35	3.40	0.88
		أستاذ	22	3.25	0.77
جميع المجالات	الرتبة الأكاديمية	أستاذ مساعد	65	3.12	0.81
		أستاذ مشارك	35	3.40	0.81
		أستاذ	22	3.24	0.78

يظهر الجدول (15) وجود فروق ظاهرية في درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة في ضوء الرتبة الأكاديمية، ولمعرفة دلالة هذه الفروق استخدم الباحثان تحليل التباين الأحادي والجدول (16) يظهر هذه النتائج.

جدول (16): الفروق بين متوسطات الدراسة لدرجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة باختلاف الرتبة الأكاديمية.

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة الاحصائية	
البحث والابتكار	بين المجموعات	0.22	2	0.110	0.164	0.849	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	80.00	119	0.672			
	المجموع	80.22	121				
توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	بين المجموعات	7.95	2	3.976	6.621	0.002	دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	71.46	119	0.601			
	المجموع	79.41	121				
الحوكمة	بين المجموعات	1.52	2	0.757	1.078	0.344	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	83.61	119	0.703			
	المجموع	85.13	121				
جميع المجالات	بين المجموعات	1.81	2	0.906	1.491	0.229	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	72.31	119	0.608			
	المجموع	74.12	121				

يتضح من الجدول (16) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية لمجالي البحث والابتكار، والحوكمة. ويعزو الباحثان ذلك إلى أنه مهما اختلفت الرتبة الأكاديمية لعضو هيئة التدريس، فإن هناك إجماع بينهم على تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة لمجالي البحث والابتكار والحوكمة في جامعة طيبة.

فيما أوضحت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية لمجال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح رتبة الأستاذ المشارك، وسيتم تفسير ذلك لاحقاً. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الصمادي،2012)، بينما اختلفت مع دراسة (عبدالله، والدردكة،2018)، ودراسة (الشمري، وعاشور، 2016)، ودراسة (القرني،2016)، التي أوضحت لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة لمتغير الرتبة الاكاديمية.

ولمعرفة دلالة الفروق الموجودة في المجال الثاني توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استخدم الباحث اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، والجدول (17) بين هذه النتائج.

جدول (17): اختبار شيفيه للمقارنات البعدية للتعرف على الفروقات في ضوء الرتبة الاكاديمية.

المتغير المستقل	الرتبة الأكاديمية (I)	الرتبة الأكاديمية (J)	الفروق بين المتوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	-0.570989	0.162472	0.002807
	أستاذ				
	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	0.570989	0.162472	0.002807
	أستاذ				
	أستاذ	أستاذ مساعد	0.372028	0.191144	0.154965
	أستاذ مشارك				

يتضح من الجدول (17) أن هناك فرقًا دال إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) حيث كان (0.002)، بين الأستاذ المشارك والأستاذ المساعد بواقع (0.57)، لصالح الأستاذ المشارك، في مجال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد يعود هذا إلى أن هناك اهتماماً أكبر من قبل الأساتذة الذين يحملون رتبة أستاذ مشارك، ولديهم رؤية خاصة لتطبيق جامعة طيبة لمبادئ اقتصاد المعرفة في مجال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وربما لفهم ما ترغب جامعة طيبة في تحقيقه وتنفيذه في المستقبل من قبل ذوي رتبة أستاذ مشارك، وهم الأكثر دراية بمبادئ الاقتصاد المعرفي لذا أتت الفروق لصالحهم.

استنتاجات الدراسة:

توصلت الدراسة الحالية إلى الاستنتاجات الرئيسة التالية:

- بلغت درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بشكل عام متوسط حسابي قدره (3.21)، وبانحراف معياري قدرة (0.78)، وهو يمثل درجة متوسطة.
- بلغت درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في مجال البحث والابتكار متوسط حسابي قدره (2.95)، وهو يمثل درجة متوسطة، وفي مجال توظيف التكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد بلغ متوسط حسابي قدره (3.46)، وهو يمثل درجة كبيرة، وفي مجال الحوكمة، قد بلغ متوسط حسابي قدره (3.23)، وهو يمثل درجة متوسطة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$)، في درجة تطبيق مبدأ اقتصاد المعرفة تعزى لمتغير الكلية، لصالح كلية التربية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$)، في درجة تطبيق مبدأ اقتصاد المعرفة توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جامعة طيبة، تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، بين الأستاذ المشارك والأستاذ المساعد بواقع (0.57)، لصالح الأستاذ المشارك.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$)، في درجة تطبيق مبدأ اقتصاد المعرفة البحث والابتكار، ومبدأ الحوكمة في جامعة طيبة، تعزى لمتغير الرتبة الاكاديمية.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$)، في درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة بشكل عام، تعزى لمتغير الخبرة.

توصيات الدراسة:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحثان ما يلي:

- العمل على تبني برامج وأنشطة أكاديمية تحث على البحث والإبداع، لتساعد جامعة طيبة على ابتكار معارف جديدة في المستقبل.
- عقد دورات خاصة بتنمية مهارات البحث العلمي، لكونه المكون الأساس لتطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة، وتوظيفها في المقررات الجامعية، مع

ضرورة استهداف فئة الأساتذة المساعدين لكون غالبيتهم من حديثي الخبرة.

- تقديم الدعم المادي الكافي والحوافز المعنوية لتشجيع الأبحاث والإنتاج العلمي والإبداع والابتكار في الجامعة، حيث أظهرت نتائج الدراسة ضعف تقديم الدعم المادي لتشجيع الأبحاث والابتكار لمنسوبي الجامعة.
- العمل على بناء شركات مع المؤسسات والجامعات التي لديها خبرة في مجال الاقتصاد المعرفي، حيث أظهرت نتائج الدراسة محدودية إشراك الجامعة الخبراء في تحكيم وتطوير برامجها.
- العمل على تنفيذ السياسات والخطط المستقبلية التي تحوكم عمل جامعة طيبة بما يتناسب مع مبادئ الاقتصاد المعرفي، بغض النظر عن تخصص المخططين علمي أو أنساني، حيث أظهرت نتائج البحث محدودية الإجراءات والممارسات المستخدمة في الجامعة التي تعمل على منع تضارب المصالح الشخصية والمصلحة العامة.

المصادروالمراجع

أبو شعيرة، خ. (2019). مدى ممارسة جامعة حائل للاقتصاد المعرفي وتطلعاته المستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 2(2)، 11-22.

أبو يحيى، أ.، والسرحان، خ. (2017). درجة توافر عناصر المدرسة المنتجة في المدارس الثانوية الحكومية في الأردن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. *المجلة التربوية الأردنية، الجمعية الأردنية للعلوم التربوية*، 2(1)، 24 -54.

آل عثمان، ع. (2013). واقع تطبيق إدارة المعرفة في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: المعوقات وسبل التطوير، *أطروحة ماجستير*، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

بريطل، ف. (2020). حوكمة المعرفة وأهميتها في تفعيل التشارك المعرفي بين المنظمات: دراسة حالة مجموعة من البنوك - الأغواط. *مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*، 10(5)، 338 -356.

بوضياف، ن. (2016). تقديرات رؤساء الجامعات الجزائرية لمعوقات تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير أداء الجامعات. *جرش للبحوث والدراسات، جامعة جرش*، 17(1)، 647 -668.

جامعة طيبة. (2021). *مركز الإحصاء والمعلومات للسنة 2021*. المدينة المنورة: جامعة طيبة.

جامعة طيبة. (2021). *التقرير السنوي لجامعة طيبة، للسنة المالية 2021*. المدينة المنورة: جامعة طيبة.

الرشيدي، ف.، والسرحان، خ. (2020). واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت. *المجلة التربوية الأردنية*، 5(2)، 1-20.

الرويلي، س. (2016). مدى تطبيق أعضاء هيئة التدريس بجامعة الحدود الشمالية لمبادئ اقتصاد المعرفة في ضوء بعض المتغيرات. *مجلة التربية، جامعة الأزهر*، 1(170)، 294-329.

الشمري، خ.، وعاشور، م. (2016). مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعيقات وسبل التحسين، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، جامعة اليرموك، الأردن.

الشورة، م.، والضلاعين، ع.، ومقدادي، ي.، والصرايرة، خ. (2012). التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر رؤوساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية الخاصة. *مجلة اتحاد الجامعات العربية*، (62)، 73-102.

الصمادى، هـ. (2012). درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *المجلة السعودية للتعليم العالي، وزارة التعليم ، مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي*، (7)، 125 -144.

عبدالله، إ.، ودرادكة، أ.(2018). درجة ممارسة القادة الأكاديميين بالجامعات الأردنية لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

العمري، ج. (2017). معوقات تطبيق إدارة المعرفة في جامعة طيبة من وجهة نظر القادة الأكاديميين وأعضاء الهيئة التدريسية. *دراسات: العلوم التربوية*، (44)، 95-111.

العنزي، س.، والحربي، ن. (2015). معوقات إدارة المعرفة في الجامعات السعودية. *مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية، جامعة طيبة، كلية التربية*، 10(1)، 69-82.

العنزي، ج. (2017). مدى تناول مقررات كلية العلوم بجامعة الحدود الشمالية لمتطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة التربية، جامعة الأزهر*، 2(175)، 304-350.

عودة، أ.، والرنتيسي، م. (2018). تقويم محتوى كتب التكنولوجيا للمرحلة الأساسية في ضوء معايير الاقتصاد المعرفي، *رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الإسلامية، غزة.

فهمي، م. (2005). الإحصاء بلا معاناة: المفاهيم مع التطبيقات باستخدام برنامج سبس.

القرني، ع.، والكاظمي، ز. (2009). متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة: تصور مقترح، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

القرني، ن. (2016). درجة استخدام مبادئ الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام الأكاديمي بجامعة شقراء من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية*، (27)، 158-172.

الكيلاني، أ.، ومصطفى، م. (2011). درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم في الأردن. *مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية، جامعة دمشق*، 27(3,4)، 681-718.

الموقع الإلكتروني لجامعة طيبة، استرجع في: 2 مايو 2021م،
https://www.taibahu.edu.sa/Pages/AR/CustomPage.aspx?ID=102

الموقع الإلكتروني لجامعة طيبة، استرجع في: 2 مايو 2021م،
https://www.taibahu.edu.sa/Pages/AR/CustomPage.aspx?ID=41

نمر، أ. (2018). دور جامعة نجران في تحقيق مفهوم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس. *دراسات: العلوم التربوية*، 45(4)، 333 -352.

الهاشمي، ع.، والعزاوي، ف. (2010). *المنهج والاقتصاد المعرفي*. (ط1). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

References

Al-Omari, J. (2017). Obstacles to the application of knowledge management at Taibah University from the point of view of academic leaders and faculty members. *Dirasat: Educational sciences*, (44), 95-111.

Chen, D. H. C., & Dahlman, C. J. (2004). Knowledge and development: A cross-section approach. *Policy Research Working Paper, No. 3366, World Bank Institute, Washington*.

Nemer, A. (2018). The role of Najran University in achieving the concept of knowledge economy from the point of view of a sample of faculty members. *Dirasat: Educational sciences*, 45 (4), 333-352.

OECD. (2001). *Competencies for the Knowledge Economy. OECD Publishing*. Retrieved From: http://www.oecd.org/innovation/research/1842070.pdf.

World Bank Report. (2003). *Lifelong Learning in the Global Knowledge Economy: Challenges for Developing Countries*. WBI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.